أثر الديـــــون المتعثرة فـــــي أداء المصـــــــارف الإسلاميـــــــة ـ دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الليبية

أ. عبد الحميد أبوعجيلة على مخلوف. د. خالد مصطفى مبارك هبال .
أ . أمل محمد سعد أبو رشـــة. أ. خولة محمد رمضان المشري.

الملخّـــــــص:

هدفت هـــذه الدراســـة إلـــى التعرف على أثر الديون المتعثرة في أداء المصارف الإسلامية تحليل ظاهـــرة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية، وفهم أسبابها وتأثيراتها، بالإضافة إلى استكشاف الطرق الفعّالة لمعالجتها وتقليل تداعياتها، وسيتم التركيز على دراسة تجارب وممارسات ناجحة تم اعتمادها في مصارف إسلامية معينة، بالإضافة إلى استعراض الأدبيات والأبحاث الأكاديمية ذات الصلة، ومن خلال هذه الدراسة ، واعتمدت هده الدراسة على المنهج الوصفي من خلال استخدام اسلوب تحليل المضمون ، وتوصلت هذه الدراسة إلى استكشاف أفضل الممارسات والإجراءات التي يمكن للمصارف الإسلامية اتخاذها لمعالجة الديون المتعثرة بشكل فعال، بما يحقق التوازن بين المصلحة الاقتصادية والمبادئ الشرعية والمصلحة الاجتماعية، سيتم دراسة تجارب ناجحة في هذا المجال وتحليل العوامل الرئيسية التي تؤثر على فعالية إجراءات معالجة الديون المتعثرة، بهدف تقديم توصيات عملية تساهم في تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية في المجتمعات التي تعتمد على النظام المالي.

الاطار العام للدراسة

1.1 ـ المقدمـــــــــة :

في ظل التطور المستمر للأنظمة المالية العالمية، تظهر التّحديات المالية بشكل متزايد، ومن بين هذه التحديات تعتبر الديون المتعثرة واحدة من أبرز المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية في الوقت الحالي، تعتبر المصارف الإسلامية جزءًا لا يتجزأ من النّظام المالـــي العالمي، ولكنها تتميز بقواعد ومبادئ فريدة تعتمد على الشريعة الإسلامية، وهذا يجعل التعامل مع الديون المتعثرة في هذه المصارف يتطلب استراتيجيات وممارسات خاصة.

ويُعتبر فهم طبيعة الدّيون المتعثرة وأسبابها في المصارف الإسلامية أمـــرًا حيويًا لتطوير السياسات والإجراءات الفعّالة لمعالجتها ، يمكن أن تتأثر الديون المتعثرة بعوامل

متعدّدة، مثل : التّقلبات الاقتصادية، وضعف إدارة المخاطر، وتحديات التمويل والاستثمار الشرعي، وضعف الإشراف والتنظيم، وغيرها الكثير.

وتهدف هذه الدراســـة إلى تحليل ظاهرة الدّيون المتعثرة في المصارف الإسلامية، وفهم أسبابها وتأثيراتها، بالإضافة إلى استكشاف السبل والطــرق الفعّالة لمعالجتها وتقليل تداعياتها، وسيتم التركيز على دراسة تجارب وممارسات ناجحة تم اعتمادها في مصارف إسلامية معينة، بالإضافة إلى استعراض الأدبيات والأبحاث الأكاديمية ذات الصّلة، ومن خـــلال هذه الدراسة، سيتم تقديم توصيات واضحة ومحدّدة تهدف إلى تعزيز قُدرة المصارف الإسلامية على التعامل مع الدّيون المتعثرة بشكل فعال وفقًا لمبادئ ديننا الإسلامي، وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي في المجتمعات التي تعتمد على النظام المالي الإسلامي

2.1 ـ مشـــــكلة الدراســـــة :

الدّيــون المتعثرة تُعد من أبرز التّحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في الوقت الحالي، حيث تمثل هذه المشكلة تحديًا كبيرًا يؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي للمؤسسات المالية الإسلامية ، وكذلك على علاقتها بالعملاء، وتتسبب الديون المتعثرة في خسائر ماليـــة للمصارف وتقليل قدرتها على تقديم الخدمات المالية بفعالية، مما يؤثر على ثقة العملاء والمستثمرين في النظام المالي الإسلامي. وقد تمت صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي :

ما أثر الديون المتعثرة في أداء المصارف الإسلامية ؟

3.1ـ أهداف الدراســـــة

تســـــعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتيـــة :

1ـ التّعريف بتعثر الديون في أداء المصارف الاسلامية .

2 ـ التّعرف على الاثار المترتبة على تعثر الديون في أداء المصارف الإسلامية .

3 ـ اقتراح حلول لمعالجة تعثر الديون في أداء المصارف الإسلامية والحدّ منها .

4.1 ـ أهمية الدراســـــة :

تكمن أهمية الدراسة إثراء المكتبة العليمة بعنوان أثر الديون المتعثرة على أداء المصارف الإسلامية وأهميته؛ وذلك بالتعرف على كيفية تحصيل الدّيون المتعثرة ، وتعتبر كمحرك للتنمية الاقتصادية والمالية في العالم الإسلامي، ومن أهمية تطبيق مبادئ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة المالية.

وعليه فإن فهم طبيعة المشكلة والبحث عن الحلول المناسبة لها يُعتبر أمرًا ضروريا لضمان استمرارية ونجاح هذا النموذج المالي.

فرضيات الدراســــــــة:

1-5 ـ من خلال مشكلة الدراسة , وأهدافها , ثم صياغة فرضيات الدراسة في شكل فرضيتين رئيسيتين علي النحو التالي :

الفرضية الأولى : تأثر الديون المتعثرة على أداء المصارف الاسلامية.

الفرضية الثانية: للديون المتعثرة تأثير سلبي على اداء المصارف الاسلامية.

6.1 منهج الدراســـة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال استخدام اسلوب تحليل المضمون او المحتوى لمجموعة من الدراسات السابقة وذلك لتحقيق اهداف الدراسة ، بالإضافة للمقابلة الشخصية مع موظفي المصرف الإسلامي الليبي .

7.1 مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على الكتب والدوريات والمؤتمرات والندوات المختصة في موضوع الدراسة بالإضافة الي الاعتماد على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت).

8.1 الدراسات السابقة :

1- **دراســــــــة**: آلاء ، حتاملة (2012)، بعنوان: الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي الأردني، دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والإسلامية"، وهدفت إلى معرفة العوامل الداخلية ومدى تأثيرها على الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية والتقليدية ومقارنة أثــر العوامل الداخلية على الدّيون المتعثرة في المصارف الإسلامية مع أثرها على الدّيون المتعثرة في المصارف التقليدية خلال الفترة من 2000 م إلى 2010م ، وكما استخدمت هذه الدراسة اسلوب Panel Data Analyses ، وتوصلت إلى أنه لا يوجد أثر دلالة إحصائية لكل من نسبة الملكية ، والنمو في التسهيلات الائتمانية على الديون المتعثرة.

2- **دراســــــــة**: زين ، دلــو (2015) بعنوان : الصيرفة الإسلامية ودورها في الوقاية من تعثر الديون" ، وهدفت إلى بيان دور العمل المصرفــي الإسلامي في الوقاية من مشكلة تعثر الدّيون المصرفية، وقد خلصت إلى أن التزام المصارف الإسلامية بمبادئ الصيرفة الإسلامية من التركيز على مبدأ المشاركة، وتنويع الصيغ التمويلية والاستثمارية، والأخذ بالأسباب من دراسة جدوى المشروع وأهلية العميل، والتأكد من

الضمانات وكفايتها، وحسن اختيار أعضاء الإدارة والموظفين، كل ذلك يؤدّي إلى تقليل احتمالية تعثر الديون لدى المصارف الإسلامية.

3- **دراســـــــــة:** طورش ، حسين (2015)، بعنوان : تحليل واقع التمويل المصرفي للقطاع الخاص في الجزائر" للفترة 1990_2013 جامعة الأخوة منتوري قسنطينة، مجلة العلوم الإنسانية ، وهدفت إلى تحليل مساهمة التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر ودراسة الصعوبات التي تعترض عملية التمويل ، وقد خلصت إلى أن هناك تطوّر وارتفاع في حجم التمويل الذي تقدّمه المصارف القطاع الخاص في الجزائر مع ملاحظة عدم كفايته ومحدوديته بسبب الصعوبات التي تعترضه، والتي يعود جزء منها إلى المستثمرون ويعود الجزء الآخر إلى المصارف.

4- **دراســـــة :** بالعربي، ثماني، (2017). "بعنوان إدارة مخاطر القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية حالة مصرف الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 252 بأدرار للفترة ما من 23/01/2017 إلى 15/03/2017. ، وهدفت إلى إبراز مدى قدرة المؤسسات المصرفية على إدارة مخاطر القروض المتعثرة ، واعتمدت على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، كما تمت دراسة ومقارنة ديون مصرف الفلاحة خلال الفصل الرابع الثلاثة سنوات من خلال تحليل عدد كبير من الجداول والبيانات، وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أن مصرف الفلاحة ليس له السلطة أو القدرة الكافية على إدارة مخاطر الفروض المتعثرة ؛ لأنه في حد ذاته تصدر له أحكام من طرف الدولة ، أي : مقيد ليس له حرية تامة في أداء وظائفه.

5- **دراســـــــــة :** برلنت ، سيلغروفا (2021) العنوان ." مشكلة الديون المتعثرة في المصارف الاسلامية ، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أسباب تعثر الديون ، حصر الإجراءات الوقائية التي يجب اتخاذها للحد من مشكلة الديون المتعثرة ، و بيان الحكم الشرعي لفرض الغرامات التأخيرية على الديون المتعثرة، ومحاولة إيجاد بدائل شرعية لمعالجة مشكلة تعثر الديون بعيدا عن أسلوب الفائدة الربوية ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها عدم جواز فرض غرامة تأخيرية على المدين ولو كان مماطلا ؛ لأن ذلك ربا وهو لا يحل مشكلة التعثر؛ بل يفاقمها ، ولكن يجوز اللجوء إلى القضاء والتحكيم لتعويض المصرف إذا لحقه ضرر فعلي نتيجة التأخير، ويجوز للمصرف تملك هذه الغرامة بشرط أن تكون نتيجة ضرر فعلي لحق بها، وجواز تضمين المدين ما نقص من قيمة العملة بسبب التضخم ضمن شروط معينة، ومشروعية قيام شركات التأمين التعاوني بالتأمين على الدين حالة التعثر.

المحور الأول ـ التعريف الديون المتعثرة وآثارها :

سيتم من خـــلال هذا المحـور التعريف الديون المتعثرة بصفة عامة، بالإضافة الي عرض الاثار السلبية للتعثر .

1- التعريف الديـــون المتعثرة : يقصد بالتعثر في الاصطلاح المصرفي :" مواجهة المشروع لظـــروف تؤدّي إلى عدم قدرته على توليد مردود مالي أو فائض نقـــدي من عائد النشاطات يكفي لسداد التزاماته وبصفة خاصة الالتزام قصير الأجل ، وعدم قدرته على تغطية هذه الالتزامات سواء من مصادر ذاتية او خارجية "(1) ، كما جاء تعريف الديون المتعثرة " بأنه : الدّين الذي يعتبره المصرف بعد دراسة الوضع المالي للعميل وضمانات الدين نفسه ، بأنه على درجة من الخطورة لا يتسنى تحصيله خلال فترة معقولة (2) ، كما عرف التعثر - أيضا - بأنه : " اضطراب العلاقـة بين العميل المقترض بصرف النظر عن شكله القانوني وبين مصرفه أو مصارفه المتعامل معها كعميل ائتمان، والمقياس الرئيسي هنا من منظور المصرف هو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه مصرفه ، أو أن تكون الخصوم والالتزامات أكبر من الأصول والايرادات، أي : أن صافي رأس المال أقل من الصفر(3) ، وعرفه المصرف المركزي الماليزي بأنه : "عدم القدرة على تلبية شروط السداد التعاقدية " ، كما حدد المصرف المركزي الحالات التي يعد فيها الديْن متعثرًا على النحو التالي (4):

يعتبر التمويل متعثرًا بالنسبة لصيغة المرابحة إذا مضى على استحقاق أي قسط من اقساطه شهرًا واحدًا لأغراض احتساب التعثر يضمن القسط المتعثر فقط .

أ- يعتبر التمويل متعثرًا في حالة صيغ التمويل الأخرى إذا مضى على تاريخ استحقاقه (تصفيته) فترة ثلاثة أشهر .

2ـ يظل التمويل المتعثر الذي دخل المصرف في تسوية فيه مع العميل ضمن التمويل المتعثر .

3- تُعتبر الالتزامات العرضية (خطابات الاعتماد ، وخطابات الضمان وما في حكمها) متعثرة إذا مضت ثلاثـة أشهر على تاريخ خصم قيمتها من حساب المصرف بواسطة المراسل في حالة خطابات الاعتماد، وعلى تاريخ مصادرتها أو تسييلها في حالة خطابات الضمان، على أن يتم ادخالها في الميزانية فور خصمها من جانب المراسل في حالة الاعتمادات ومصادرتها في حالة خطابات الضمان تحت بند التمويل (أخرى) .

2- الآثار السلبية لتعثر الدّيـــون في المصارف الإسلامية (5) : للدّيون المتعثرة في المصارف الاسلامية عدة آثار أهمها :

ـ مبالغة المصارف الإسلامية في طلب الـرهونات والضمانات والتّشديد في إعطاء فرص التمويل للعملاء خوفًا من التأخير في السّـداد ، الأمر الذي يجعل تعامل المصرف الإسلامي محصور في فئة من الناس (العملاء) تتوافر لديهم ما يتطلبه من التمويل الإسلامي من الضمانات الممتازة ، وهذا من أعظم المخاطر؛ لأنها تؤدّي إلى جعل المال دولة بين الأغنياء في حين أن مقاصد إنشاء المصارف الإسلامية هو افساح المجال بقدر الإمكان لعدد كبير من العملاء.

- التأخر في سـداد المبالغ المدينة، يضيع فرص استثمارها والاستفادة من عوائدها خلال فترة التأخير، وبالتالي تتأثر ربحية المصرف الإسلامي فيكون في وضع لا يستطيع معه منافسة المصارف الربوية، التي تحسب فوائد التأخير ولا يهمها ذلك .

ـ رفـع هوامش الربح من قِبل المصارف الإسلامية خوفًا من المماطلة حتى أصبح التمويل عن طريق المصرف الإسلامي أعلى تكلفة مقارنة بالفوائد الربوية ، ولهذا ينتقد كثيرون هذا المسلك ويترتب على ذلك أن العملاء الممتازين الذين لا يماطلون لا يأتون إلى المصارف الإسلامية، حيث التكلفة عالية، والخدمات المتاحة فيها أقل بكثير من المصارف الربوية .

المحور الثاني ـ أسباب التعثر والحلول المقترحة لمعالجة تعثر الديون في المصارف الاسلامية .

أولا- أسباب التعثر :

1-**أسباب التعثر المرتبطة بالمصـــارف :** وأهم هذه الأسباب ما يلي:

ـ وجـود خلل فـي قرار منح الائتمان من حيث عدم التحقق من ملائمة العميل أو ملائمة الكُفلاء

ـ التساهل مع بعض العملاء في استخدام التمويل أو جزء منه في غير أغراضه .

ـ تقديم التمويل دون أخذ الضمانات الكافية للتسديد كالكفلاء او الرهونات .

ـ الموافقة على منح العميل تسهيلات ائتمانية جديدة قبل وفائه بالتزاماته السابقة .

ـ تركيز المصارف على نوع معين من التمويل وهو بيع المرابحة للآمر بالشراء ، وقلة التعامل بأساليب الاستثمار الأخرى لاحتمالات التعثر فيها أقل .

ـ اندفاع المصارف نحو التوسع في منح التسهيلات والقروض الكبيرة وفي منح الائتمان بجميع أنواعه بسبب توفر السيولة العالية، ولتحقيق الأرباح ، ومنح العميل تسهيلات أكبر من طاقته الائتمانية ، وأكبر من قدرته على الوفاء .

ـ تمويل المشروع بالكامل للاستفادة من العائد ، وبالتالي عندما تتحقق المخاطر يجد المصرف نفسه مضطر لتحمل كافة المخاطر(6)

2- أسباب التعثر المرتبطة بالعمـــــلاء والتي تتمثل في الآتـــي :

ـ إعسار المدين ، أو إفلاسه لمطل الدين مع القدرة على السداد ، وقد يكون السبب سوء نية طالب التمويل ، فقد يكون لدى العميل نية مسبقة بعدم السداد ، وأخيرًا موت المدين(7)

3- **أسباب التعثر الخارجيــة:** هناك أسباب للتعثر لا علاقة للمصرف أو العميل بها؛ وإنما تنبع من أسباب خارجية وأهم هذه الأسباب المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، كالسياسات الضريبية المحلية او النزاعات الداخلية ، او الازمات الاقتصادية العالمية والكوارث الطبيعية والحروب ، ومن امثلة الكوارث الطبيعية انتشار وباء كورونا وما ادى اليه من تأثيرات سلبية على اقتصاديات الدول والشركات والافراد وعدم قدرة العديد من الدول والافراد على سداد مديونيتهم و ما سببه ذلك من تفاقم مشكلة الديون المتعثرة(8)

المحور الثالث ـ الحلول المقترحة لمعالجة تعثر الديون في المصارف الإسلامية والحد منها :

تعتمد الكثير من المصارف الإسلامية على عدد من الوسائل للحد من مخاطر تعثر الديون نوجزها في الآتي :

ـ إنشاء صندوق للتأمين تحال عليه الدّيون المتعثرة :هذا الصندوق تسهم فيه المصارف الإسلامية بأقساط مالية تكون مهمته التأمين ضد المماطلة وإفلاس المدين، فيقوم المصرف - الذي هو عضو في الصندوق - باسترداد دينه من ذلك الصندوق ، ويحيل الصندوق على المدين المماطل فيلاحقه، وسيفرض عليه غرامات تعويضية مرتبطة بطول مدة المطل، وتضاف هذه الغرامة إلى صندوق التأمين فيقوى هذا الصندوق وبالمقابل يسترد المصرف مبلغه بلا زيادة .

ـ احتياطي الديون المتعثرة : تقوم المصارف الإسلامية بجمع الاحتياطات للتعويض عن الخسارة التي تقع بسبب إفلاس المدين، أو عجزه عن دفع ما عليهم من التزامات ويكون ذلك باقتطاع جزء من الربح سنويا يدفع في حسابات خاصة، ثم يستخدم في السنة التالية أو ما بعدها لتخفيف أثر الافلاس على مستوى أرباح المؤسسات المالية الإسلامية .

ـ فرض الغرامات على المماطل ثم توجيهها لأغراض البر والخير: هذه الطريقة يكون متفق عليها في العقد بين المدين والدائن، أي: في حالة تأخره في السداد عن التاريخ المحدد لكل قسط سيدفع غرامة مالية ، وتوجه هذه الغرامة للجمعيات الخيرية، وهي تعتبر كطريقة للردع وليس كحل للمشكلة .

ـ رفع معدل الزيادة في الثمن الأجل : إن حدوث المماطلة في السداد دون أن يكون للمصرف الإسلامي وسيلة للتعويض عن فوات الربح ، سيترتب عليه زيادة في تكاليف الأعمال ، مقارنة بالبنوك التقليدية، ولذلك تلجأ المصارف الإسلامية إلى رفع الثمن في البيوع التي تجريها نظرًا لعدم وجود وسيلة يمكن بها للمصرف من فرض غرامة تعويضية على العميل المماطل ، بالإضافة إلى ارتفاع مخاطره(9)

ـ الرهونات والضمانات والكفالات: وتتركز في نوعين :

ضمانات أساسية : وتتمثل في توافر الكفاءة الاخلاقية والعلمية في العميل ودراسة العملية الاستثمارية ، واختيارها و تنفيذها بكفاءة عالية .

ضمانات تكميلية : وتتمثل فير الضمانات العينية والشخصية والضمانات الفنية وهذه الضمانات تعد من اهم الطرق لمعالجة التعثر في المصارف الاسلامية(10)

المحـــــور الرابع ـ اجراءات معالجة الديون المتعثرة في أداء المصارف الاسلاميـــــة :

الاجـــراءات المطبقة في المصارف الإسلامية على المدين المماطل .

تطبق المصارف الإسلامية مجموعة من الاجراءات على المدين المماطل نوجز منها ما يلي :

حبس المدين المماطل ، أي: جعل العقوبة في حقه بدنية ، حتى يؤدّي دينه .

اقامة الحجر على ممتلكاته ، بتصفيتها وقسمت الممتلكات على الدائنين والحجر لا يتم إلا بصدور قـرار من القاضي .

1- التّشهير به ووضع اسمه في قائمة سوداء ليتأثر بذلك مركزه المعنوي والمالي ، فيمتنع الاخرون عن اقراضه ممن يريد أن يحافظ على ماله .

2- عـدد من المصارف الإسلامية فرضت غرامات تأخير على المدين المماطل ، وغرامات التأخير التي طبقت في بعض المصارف الاسلامية اخذت الشكلين التاليين :

- تغريم المدين المماطل عقوبة مالية لا يستفيد منها المصرف الاسلامي ، وانما تستفيد منها الدولة لمصالحها العامة .

- تغريم المدين المماطل عقوبة مالية يستفيد منها المصرف الإسلامي مباشرة .

2- الاجراءات المطبقة في المصارف الإسلامية على المدين المفلس : اضافة إلى الحجر على المدين المفلس ، وتطبق المصارف الإسلامية مجموعة من الإجراءات ، نوجز أهمها فيما يلي :

1ـ عند عجز المدين عن الدفــع ، وتأكد المصرف من حالته (العميل)، أي: تقديرًا لظروفه ورافت به أن يدخل معه في شركة بقيمة الدّين .

2ـ من المصارف الإسلامية يلجأ إلى إعادة الاتفاق مع العميل على نسبة الربح (في حالة المرابحة والبيع بالتقسيط)،بحيث تزيد هذه النّسبة لصالح المصرف تبعًا للزمن الذي يتأجل اليه الدفع .

3- **وفاة المــدين:** الحلول المطروحة في مثل هذه الحلات هو تصفية تركة المدين لسداد ما عليه من ديون.

4- حالات يستحيل فيها رد أصل الدين للمصارف الإسلامية : من الحالات التي يستحيل فيها رد اصل الدين وضياع حق المصرف في دينه والتي تجبر المصارف الاسلامية بإعدامها من الميزانية وتتحمل قيمتها كخسارة نجد الحالات التالية :

أـ وفاة المدين دون تركة .

ب ـ هروب المدين إلى بلاد أجنبية ، يتعذر على المصرف ملاحقته قضائيا فيها .

3ـ انهيار تام للمنشأة وإفلاسها ، مع عدم كفاية الأصول المتبقية لتغطية قيمة الدين(11)

المحور الخامس ـ إجراءات معالجة الديون المتعثرة في المصارف الاسلامية ، مصرف النوران ، والمصرف الاسلامي الليبي نموذجًا.

تعتبر معالجة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية أمرًا حيويًا لضمان استقرار المؤسسات المالية والحفاظ على عدالة النظام المالي الإسلامي، ويشكّل التعثر في سداد الديون تحديًا ماليًا يمكن أن يؤثر على الفرد والمؤسسة بشكل كبير؛ ولكنه - أيضًا - يشكل تحديًا أخلاقيًا واجتماعيًا وشرعيًا في النظام المالي الإسلامي الذي يحرص على توفير العدالة المالية وضمان عدم تحميل الأفراد أعباء مالية تفوق قدرتهم ، وتحتاج المصارف الإسلامية إلى اعتماد إجراءات فعّالة لمعالجة الديون المتعثرة بطريقة تتسق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، وتحقق التوازن بين حقوق الدائن ومصلحة المدين، وينبغي أن تكون هذه الإجراءات شاملة ومتعددة الأوجه، وتتضمن سبلًا لمساعدة العملاء في إعادة هيكلة ديونهم بشكل عادل ومستدام، بالإضافة إلى توفير الدعم اللازم للمساعدة في تخطيط وإدارة المالية الشخصية ، ومن المهم - أيضًا - أن تكون هذه الإجراءات متوافقة مع متطلبات الإشراف المالي والشرعي، وأن تسهم في تعزيز الثقة بين المؤسسة المالية وعملائها، وتحقيق الاستقرار المالي العام في المجتمع.

وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أفضل الممارسات والإجراءات التي يمكن للمصارف الإسلامية اتخاذها لمعالجة الديون المتعثرة بشكل فعّال، بما يحقق التوازن بين

المصلحة الاقتصادية والمبادئ الشـــرعية والمصلحة الاجتماعية، سيتم دراسة تجارب ناجحة في هذا المجال وتحليل العوامل الرئيسية التي تؤثر على فعالية إجراءات معالجة الديون المتعثرة بهدف تقديم توصيات عملية تسهم في تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية في المجتمعات التي تعتمد على النظام المالي.

ويبحث هذا المحور في اجراءات معالجة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية العاملة في ليبيا والمحددة في هذه الدراسة وهو مصرف النوران والمصرف الإسلامي الليبي ، وذلك من خلال المقابلات الشخصية وسؤال أهل الخبرة في هذه المؤسسات .

أولاً ـ مصرف النـــــوران :

النشـــــأة والتأسيس : تأسس مصرف النـوران سنة 2008 م ، بناءً على اتفاقية بين الحكومتين الليبية والقطرية، وعلى شكل شركة مساهمة ليبية مناصفة بين جهاز قطر للاستثمار الذي تنازل لاحقاً إلى قطر القابضة والمصرف الليبي الخارجي الذي يمتلك أكثر من 29 مساهمة في مصارف ليبية وعالمية، وكان هدف المؤسسين منذ البداية إنشاء مصرف عصري حديث والوصول به إلى مطاف المؤسسات العالمية وبمعايير قياسية، كان من المفترض أن ينطلق العمل بمصرف النوران بداية العام 2011م؛ لكن نتيجة الظروف تأخّـر الإطلاق حتى نهاية 2015، وسنة 2018 م ، تحوّل المصرف إلى مصرف إسلامي بالكامل على الرغم من حداثته، استطاع مصرف النوران بفضل رؤيته وخدماته الإلكترونية المتطورة والمعايير العالمية التي يتبعها أن يثبت نفسه بين المصارف الأولى في ليبيا ، وهو اليوم يستحوذ على 12% من حجم السوق وبات الخيار الأول لكبرى الشركات والمؤسسات العامة والخاصة والسفارات.

اجـــــراءات معالجة الديون المتعثرة في مصرف النوران الليبي :

أما فيما يتعلق بموضوع الدراسة: الديون المتعثرة في المصارف الاسلاميـــة وطرق علاجها فقد تم اجـــراء مقابلة شخصية مع السيد رئيس قسم التمويل، يوم الخميس بتاريخ 14-5-2024م حيث أجاب على بعض الأســئلة والاستفسارات المتعلقة بموضوع الدراسة :

1- **اجراءات المصرف الإسلامي في التعامل مع الديـــون المتعثرة** : تتبنى إجراءات المصرف الإسلامي في التعامل مع الديون المتعثرة مبادئ الكفاءة الأخلاقية، حيث يُعتبر مصداقية العميل وأخلاقياته أمرًا أساسيًا، يتم توفير الضمانات العينية والشخصية للحفاظ على مصالح المصرف والتأكد من سداد الديون، يمكن للمصرف فرض غرامات أو زيادة في النسبة المتفق عليها في حالة تأخر السداد، ولكن يتم توجيه هذه الغرامات إلى أغراض خيرية بدلاً من إضافتها إلى رأس المال، يُعتبر اللجوء إلى القضاء خيارًا أخيرًا، ويتم

تفاديه في أغلب الحالات من خلال التسويات الودية والمرونة في التعامل مع العملاء، تسعى إجراءات المصرف إلى تحقيق التوازن بين تحقيق الأهداف المالية والمبادئ الأخلاقية، مما يعزز من سمعة المصرف وثقة العملاء فيه.

2ـ تحديد اولويات تسوية الديون المتعثرة : في المصرف الإسلامي، يتم تحديد أولويات تسوية الديون المتعثرة بعناية فائقة لضمان التوازن بين مصلحة المصرف ومصلحة العميل، تُعطى الأولوية لتسوية الديون ذات المبالغ العالية والتي تحمل ضمانات ضعيفة، حيث تعتبر هذه الديون أكثر تأثيرًا على الأداء المالي للمصرف، يتم مراعاة عوامل متعددة في عملية تحديد الأولويات، بما في ذلك سعر الفائدة، ومدة السداد، وحجم الدين، ومدى تأثيره على السيولة والقدرة المالية للمدين، تُؤخذ النية الحسنة في الاعتبار، بالإضافة إلى الآليات القانونية والتعاقدية المتاحة للمصرف لتسوية الديون بطرق قانونية ومتفق عليها، تتبنى هذه النهج الشفاف والمتوازن لتحقيق العدالة في التسوية والحفاظ على علاقات جيدة مع العملاء.

3- **آليات الحل البديل للمنازعات الدينيـــة في معالجـــة الديـــون المتعثرة :** يعمل المصرف الإسلامي بجد لتجنب اللجوء إلى القضاء وللحفاظ على العلاقات الودّية مع العملاء، ويتبنى نهجًا قائمًا على الشفافية والتواصل الفعّال، يتبع المصرف سياسات وإجراءات داخلية تهدف إلى حل النزاعات بطرق بناءة ومتفهمة، مما يعزز الثقة بين الطرفين، يقدم المصرف خدمات التسوية البديلة ويشجّع على الحوار لتحقيق حلول مرضية للجميع ، ويهدف هذا النهج إلى الحفاظ على سمعة المصرف وتعزيز الولاء لدى العملاء، وبالتالي تعزيز النمو المستدام للمؤسسة.

4- **إعـــادة جدولة الدّين المتعثر:** المصرف يلتزم بقرارات الهيئة الشرعية في إعادة جدولة الديون المتعثرة، حيث يعمل على تطبيق تلك القرارات بدقة ومصداقية، تُعد هذه السياسة جزءًا من التزام المصرف بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع جوانب عمله المالي، في بعض الحالات، تسمح الهيئة الشرعية بإعادة جدولة الديون دون زيادة في الدين أو الربح، مما يسهم في تخفيف الأعباء المالية على العملاء. هذا النهج يعكس التزام المصرف بتقديم الخدمات المالية بطرق تتفق مع القواعد والمبادئ الشرعية .

5- **التأمين التكافـلي عن الديون المتعثرة :** شركات التأمين التكافلي تلعب دورًا مهمًا في تغطية مخاطر ديون المصارف الإسلامية المتعثرة، حيث تقدّم حلولاً مالية مبتكرة لتحصيل وتسوية هذه الدّيون، يعتمد ذلك على آليات التأمين التكافلي التي تتيح توفير الحماية المالية للمصارف والمقترضين في حالة عدم القدرة على سداد الديون، تعزز هذه الخدمات من استقرار وثقة القطاع المالي الإسلامي، مما يسهم في دعم نموه وتطوره،

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر شركات التأمين التكافلي شريكًا حيويًا للمصارف الإسلامية في مواجهة التحديات المالية وإدارة المخاطر بشكل فعال .

6-**الآليات المتبعة لتحفيز العملاء على تسديد ديونهم المتعثرة :** تقديم الخصومات أو تحسين الخدمات المقدمة للعملاء في حالة تسديد ديونهم في الموعد المحدد أو قبله يُعتبر إجراءً إيجابيًا يشجع على الالتزام بالمدفوعات وتعزيز العلاقة بين المصرف والعملاء، يمكن أن تكون هذه الخطوة جزءًا من سياسة المصرف لتحفيز العملاء على تحقيق التسويات المالية في الوقت المناسب، مما يساهم في تحسين السيولة المالية للمؤسسة، يُعتبر هذا النهج استراتيجيًا في تعزيز الثقة والولاء للعملاء، مما يسهم في بناء سمعة إيجابية للمصرف في السوق، يُظهر هذا النهج التفاعلي بين العميل والمصرف والذي يُعزز التعاون المتبادل ويؤدي إلى تحقيق مصالح مشتركة، تعتبر هذه الخطوة جزءًا من استراتيجيات الحفاظ على العلاقات الطويلة الأمد مع العملاء وتعزيز روح التعاون والتفاهم المتبادل.

7- **تحويل الدين إلى حصة مشاركة أو مضاربة** : عادةً، لا يقوم المصرف الإسلامي بتحويل دينه المتعثر إلى حصة له في عقد مشاركة أو مضاربة مع العميل نفسه، إلا إذا تم الاتفاق عليه ضمن العقد الأصلي بين الطرفين، يعتبر هذا النهج جزءًا من سياسات وممارسات المصارف الإسلامية التي تركز على الشفافية والموافقة المتبادلة ويهدف ذلك إلى ضمان استقامة الصفقات المالية وامتثالها للمبادئ الشرعية والقانونية. يجب أن تتم هذه العمليات وفقًا لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وبناءً على مبادئ العدالة والمساواة بين الأطراف، من خلال هذا النهج، يتم الحفاظ على سمعة المصرف وثقة العملاء وتعزيز الثقة في نظام المالية الإسلامية.

8- **التعامل مع الديون المتعثرة بمرونة وفقا للظروف الشخصية للعميل :** تعتمد سياسة المصرف الإسلامي على مرونة في التعامل مع الديون المتعثرة، حيث يأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية للعميل ويعمل على إيجاد حلول مرنة ومناسبة، يرتكز المصرف في هذا النهج على مبادئ الرحمة والتسامح التي تحث على تقديم الدعم والتسهيل على المدين المعسر، يسعى المصرف إلى تخفيف العبء المالي عن العملاء المتعثرين عن طريق تأجيل الدين أو تقديم تسهيلات في السداد، يهدف هذا النهج إلى إظهار روح الإنسانية والتكافل الاجتماعي المشهودة في الإسلام، وتعزيز التواصل الإيجابي بين المصرف والعملاء، يُعتبر هذا النهج جزءًا من مسؤولية المصرف تجاه المجتمع، حيث يسعى لتقديم الخدمات المالية بطريقة تعكس القيم الإنسانية والشرعية في الإسلام.

9- ضمان ان عملية تسوية الديون المتعثرة تتم وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية :

المصرف الإسلامي يضمن الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية في عملية تسوية الديون المتعثرة من خلال وجود لجان شرعية ومراقب شرعي متخصصين يقوم هؤلاء الخبراء بالتحقق من الصفقات المالية وضمان توافقها مع الأحكام الشرعية يُعتبر وجود هذه الهيئات الشرعية جزءًا أساسيًا من استراتيجية المصرف لضمان النزاهة والشفافية في جميع العمليات المالية يساهم وجود لجان الشريعة والمراقب الشرعي في بناء الثقة بين العملاء والمصرف، وتعزيز الاستقامة والمصداقية في التعاملات المالية تعتبر هذه الهيئات الشرعية أدوات حيوية لضمان أن عملية تسوية الديون تتم وفقًا لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.

ثانيا ـ المصـــــرف الإسلامـــــي الليبـــــي :

النشـــــأة والتأسيس : يُعتبر المصـــرف الإسلامي الليبي مؤسسة مالية إسلامية يقوم بمزاولة أنشطته المصرفية الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والتشريعات النافذة ، ويمارس أعماله على أساس الوساطة المالية والاستثمارية في مجال قبول أموال المودعين وتوظيف الأموال في مجالات البيوع والتمويل والاستثمار " النقدي والعيني" سواء على شكل مشاركات أو مضاربات، بالإضافة إلى انه يقوم بتقديم الخدمات المصرفية الأخرى وذلك بما يحقق قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية، ويلتزم المصرف في جميع أعماله بالأسس والمعايير الشرعية والفنية المعتمدة في مجال المالية الإسلامية، حسب ما تقره هيئة الرقابة الشرعية المعنية ووفقاً للتشريعات النافذة على إثر تنقيح قانون المصارف لسنة 2012 وصدور القانون رقم 1 لسنة 2013م ، القاضي بمنع التعامل بالفوائد الربوية، وإيماناً من مؤسسي المصرف بأن الصيرفة الإسلامية تعد بديلاً متكاملاً للنظام المصرفـــي التقليدي ويتناغم تماماً مع الثقافة العربية الإسلامية للشعب الليبي الذي يدعو إلي التعامل المالي بعيدا عن شبهة الربا و الاستفادة من جميع الخدمات المصرفية و الاستثمارية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك للاستفادة من الصناعة المالية الإسلامية التي بدأت تتعزز في الأسواق الإقليمية والعالمية والتي من شأنها ان تسهم في إعادة إعمار بلادنا ليبيا. حيث تم تأسيس المصرف الإسلامي الليبي من قبل نخبة من رجال الأعمال الليبيين وبعض المواطنين ونخبة من المصرفيين الليبيين ، وقد تأسس " المصرف الإسلامي الليبي " على شكل شركة مساهمة ليبية تلتزم بممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية بكافة صيغها وأدواتها ومنتجاتها. كما يخضع المصرف إلى أحكام القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف المعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012م بشأن تعديل ذات القانون وإضافة فصل للصيرفة الإسلامية واللوائح والقرارات والتعليمات

الصادرة بمقتضاه، كما تسري على المصرف أحكام القانون رقم 23 لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري وأحكام القانون المدني ، وذلك بالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام قانون المصارف وأحكام الشريعة الإسلامية.

اجراءات معالجة الديون المتعثرة في المصرف الاسلامي الليبي :

أما فيما يتعلق بموضوع الدراسة : الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية وطرق علاجها فقد تم اجراء مقابلة شخصية مع أحد موظفي المصرف يوم الاثنين بتاريخ 2 - 6 -2024م حيث تم الاجابة على بعض الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بموضوع الدراسة

1- **إجـــراءات المصـــرف الإســـلامي للتعامل مع الديـــون المتعثرة** : إجراءات المصرف الإسـلامي في التّعامل مع الديون المتعثرة تركّز على مصداقية العميل وتوفير الضمانات اللازمة يتم فرض غرامات في حالة التأخر في سداد الديون، مع مراعاة للمصالح المتبادلة بين الطرفين تُعتبر اللجوء إلى القضاء خطوة أخيرة تُتخذ في حالة عدم تسوية الديون بالطرق الودية والمتفق عليها، وتتم وفقًا للأحكام القانونية والشرعية.

2- **أولويات المصرف في تسوية الديون المتعثرة :** في المصرف الإسلامي، يتم تحديد أولويات تسوية الديون المتعثرة باعتبار الديون ذات القيم الأكبر والضمانات الأقل، حيث تؤثر هذه الديون بشكل كبير على الوضع المالي للمصرف يتم التركيز بحزم على العملاء الغير جدين والمماطلين والمشكوك في نواياهم، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات صارمة لتسوية ديونهم بالطرق المتاحة تتم هذه العملية بعناية فائقة لضمان الحفاظ على استقامة الصفقات المالية وتعزيز الثقة بين المصرف والعملاء ويهدف هذا النهج إلى تحقيق العدالة المالية وضمان استمرارية عمل المصرف بكفاءة وشفافية.

3- إعادة جدولة الدين المتعثر : يُجري المصرف الإسلامي إعادة جدولة الديون المتعثرة وفقًا لتوصيات الهيئة الشرعية، مما يضمن الامتثال للمبادئ الشرعية في عملية الجدولة يتم تنفيذ هذه العملية بعناية وشفافية لضمان تحقيق العدالة المالية وتحقيق مصالح جميع الأطراف

4- **التأمين التكافلي عن الديون المتعثرة :** يقوم المصرف الإسلامي بالتأمين على ديونه لدى شركات التأمين التكافلي الإسلامية لضمان سلامة وحفظ أمواله يتم هذا التأمين لحماية المصرف من المخاطر المالية والتقليل من الخسائر المحتملة.

5- **آليات الحل البديل للمنازعات الدينية فـــي معالجة الديون المتعثرة :** يتم استخدام آليات الحل البديل للمنازعات في معالجة الديون المتعثرة للمصارف الإسلامية من خلال تبني الحلول السلمية والمبتكرة يُعزز هذا النهج الودي والمبني على التفاهم بين المصرف والعملاء، مما يُسهم في تجنب التورط في الإجراءات القضائية.

6- **تحويل الدين الى حصة مشاركة او مضاربة :** لا يقوم المصرف الإسلامي بتحويل ديونه إلى عقد مضاربة أو مشاركة مع العميل نفسه إلا إذا تم الاتفاق على ذلك بوضوح في العقد الأصلي يُعتبر هذا الاتفاق جزءًا من شروط وأحكام التسوية بين الطرفين، ويتم احترامه وتنفيذه وفقًا للشريعة الإسلامية.

7- **الآليات المتبعة لتحفيز العملاء على تسديد ديونهم المتعثرة :** يتبع المصرف الإسلامي عدة آليات لتحفيز العملاء على تسديد ديونهم، وتشمل ذلك تقديم الخصومات وإعطاء الأولوية في التعاملات كما يقوم المصرف بتقديم خدمات إضافية مثل الاستشارات المالية وتسهيلات السداد لتشجيع العملاء على تسديد ديونهم بشكل أكثر فاعلية وسرعة.

8- **التعامل بمرونة مع الديون المتعثرة ووفقا للظروف الشخصية للعميل :** يتعامل المصرف الإسلامي مع الديون المتعثرة بمرونة ويأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية لكل عميل يتم ذلك وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تشجع على التيسير والإحسان للمعسرين ويهدف هذا النهج إلى تعزيز العدالة المالية وتحفيز العملاء على تسوية ديونهم بشكل مريح ومناسب لهم.

9- ضمان أن عملية تسوية الديون المتعثرة تتم وفقا لمبادئ الشّريعة الاسلامية : يوجد لدى المصرف الإسلامي لجان شرعية متخصصة تضمن أن عملية تسوية الديون المتعثرة تتم وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية تتبع هذه اللجان إرشادات دينية دقيقة للتأكد من أن جميع الصفقات والتسويات متماشية مع التوجيهات الشرعية وهذا يضمن الامتثال الكامل للشريعة الإسلامية في جميع جوانب عمل المصرف ويعزز الثقة بين العملاء والمؤسسة.

الخاتمـــــــة :

وتتضمن النتائج والتوصيات :

أولاً ـ النتائـــج :

1- تبيّن أن العوامل المؤثرة في تحديد أولويات معالجة الديون تتضمن حجم الدّين، وحالة العميل المالية، وأهمية الدين للمصرف، والفترة الزمنية للتعثر

2- أهم التحديات التي تواجه الديون المتعثرة ، نقص الموارد المالية، والتأخير في عمليات المراجعة، والتعامل مع القوانين والتشريعات المحلية.

3- تم التأكيد على أهمية الحوار المستمر مع العملاء، وتقديم خطط سداد مرنة، وتحفيز العملاء لتسديد الديون.

ثانيا ـ التوصيات :

1ـ ضرورة تعزيز التواصل المستمر مع العملاء لفهم أسباب التعثر وتقديم الدعم المناسب.

2ـ تطوير سياسات سداد مرنة تتناسب مع احتياجات العملاء وتعكس الأصول الشرعية.

3ـ تحسين عمليات إدارة المخاطر في المصارف لتقليل التعثر وتحسين الأداء المالي.

4ـ استخدام التكنولوجيا لتطوير حلول رقمية تسهل عملية معالجة الديون المتعثرة وتقديم خدمات أفضل للعملاء.

5ـ حث المصارف على الابتكار من خلال تطوير منتجات وخدمات جديدة لمعالجة الديون المتعثرة بشكل أكثر فعالية.

6ـ دعوة المصارف الإسلامية لتعزيز التعاون مع الهيئات الشرعية لضمان التزامها بالمبادئ الشرعية في عمليات معالجة الديون

الهوامـــــــــــــش :

[1]- د إبراهيم عبد الحليم عبادة و أنوار زين الدين أبودلو, "الصيرفة الاسلامية ودورها في الوقاية من التعثر".

2ـ د ياسر شاهين ، أحمد يوسف, "القروض المتعثرة في مؤسسات الاقراض في فلسطين : اسبابها وسبل معالجتها ، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال ، جامعة الخليل، 2019 ."

3ـ الغالي بن ابراهيم و محمد رشدي سلطان, "تشخيص التعثر المالي في عمل البنوك الاسلامية واجراءات المعالجة".

[4]- عبدالعزيز جمعة المبروك و د يونس الصوالحي, "معالجة الديون المتعثرة عن طريق شركات تحصيل الديون".

5ـ نهلة قادري و عبد الحفيظ بن ساسي 2017, "ادارة البنوك المتعثرة في البنوك الإسلامية المجلة ،الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد06 ، 2017".

[6]- د برلنت سيلغروفا, "مشكلة الديون المتعثرة في المصارف الاسلامية ، جامعة العلوم الاسلامية العالمية ، كلية الشيخ نوح للشريعة والقانون ، مجلة كلية الشريعة والقانون ، العدد الثالث ، الأردن ، 2021 ."

7ـ د ابراهيم عبد الحليم عبادة و انوار زين الدين ابودلو, "الصيرفة الاسلامية ودورها في الوقاية من التعثر، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية ، مج (12) ، ع (2) ، الاردن ، 2016."

[8]- الصالحي و نذير, "التدابير الشرعية للديون المتعثرة في المصارف الاسلامية ، دار النفائس ، الاردن ، 2018 ، ص119 -122 ."

[9]- مرابط محمد, "فعالية نماذج التنقيط في التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف الاسلامية مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية 2021".

[10]- نهلة قادري و عبد الحفيظ بن ساسي 2017, "ادارة البنوك المتعثرة في البنوك الاسلامية المجلة ،الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد06 ، 2017".

[11]- الغالي بن ابراهيم و محمد رشدي سلطان, "تشخيص التعثر المالي في عمل البنوك الاسلامية واجراءات المعالجة".